الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
قسم العلوم الاقتصادية.
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية.
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة):صابرين عمرون

تحت عنوان:

السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الاقتصاد الجزائري

للفترة 2000-2017

الجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ(ة): علي سنوسي	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	رئيســـا
اسم ولقب الاستاذ(ة): لعمرية لعجال	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	مشرفا ومقررا
اسم ولقب الاستاذ (ة): رابح بلعباس	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكروعرفان

الحمد لله كثيرا، وسبحان الله بكرة وأصيلا، الحمد لله الذي لا يحمد سواه، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، الشكر لله والحمد لله مرات عديدة لا تحصى ولا تعد لفضله ومنه وكرمه أن وفقني لإتمام هذه مذكرة مكملة لنيل شهاد

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذة المشرفة لعجال العمرية على التوجيهات والملاحظات المقدمة من طرفه، وعلى صبرها وسعة صدرها وتواضعها لإنجاز هذا العمل، متمنيا من الله العزيز المنان أن يجعله في ميزان حسناتها يوم القيامة.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية، وكل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنهاء هذه المذكرة، راجية من الله العزيز القدير أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم.

إهداء

الى أعظم الرجال صبرا، الى الذي تعب كثيرا من اجل راحتي.....ابي الغالي

الى من جعلت الجنة تحت قدميها، الى من حرمت نفسها واعطتني.....امي الحبيبة

الى من جمعتني معهم ظلمة الرحمة .....اخوتي

كل الأهل والأقارب والأحباب والأصدقاء الاوفياءالى

الى رفيقات دربي وصديقاتي العزيزات اللواتي جمعتني معهم حلو الحياة ومرها

الى من أشرفت على هذا العمل وافادتني بمعلوماتها القيمة الأستاذة القديرة " لعجال لعمرية "

اهدي هذا العمل المتواضع

فهرس المحتويات

-كلمة شكر وعرفان.....	أ
-إهداء.....	ب
-فهرس المحتويات.....	ج
-قائمة الجداول.....	هـ
-قائمة الأشكال.....	و
- مقدمة.....	1
الفصل الأول. الإطار النظري للسياسة المالية والنمو الاقتصادي.	
-تمهيد.....	6
- المبحث الأول:ماهية السياسة المالية.....	7
-المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وتطورها.....	7
-المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية.....	10
-المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية.....	11
-المبحث الثاني: الإطار العام للنمو الاقتصادي.....	21
-المطلب الأول: مفهوم وقياس النمو الاقتصادي.....	21
-المطلب الثاني: أنواع ومحددات النمو الاقتصادي.....	22
-المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي.....	23
-المطلب الاول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....	24
-المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.....	25
-خلاصة الفصل الأول.....	26
الفصل الثاني: تحليل واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي للجزائر.	
- تمهيد.....	28
-المبحث الأول: تطور مؤشرات الميزانية العامة في الجزائر.....	29
-المطلب الأول: واقع تطور النفقات العامة في الجزائر.....	29
-المطلب الثاني: واقع تطور الإيرادات العامة في الجزائر.....	34

-المطلب الثالث: واقع تطور الموازنة العامة في الجزائر.....	39
-المبحث الثاني: واقع تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.....	41
-المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر.....	41
-المطلب الثاني: أثر النفقات العامة على الناتج الداخلي الإجمالي.....	43
-المطلب الثالث: تطور نسبة مساهمة الإرادات العامة من الناتج الداخلي الإجمالي.....	45
-المطلب الرابع: علاقة رصيد الموازنة بالناتج الداخلي الخام.....	46
خلاصة الفصل.....	49
-خاتمة.....	50
- النتائج.....	50
-الاقتراحات.....	51
-قائمة المرجع.....	53

قائمة الجداول.

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة(2000-20016)	30
2	تطور اجمالي النفقات العامة (2000-2017)	32
3	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة(2000-20016)	35
4	تطور الايرادات العامة(2000-2017)	37
5	تطور الميزانية العامة للجزائر(2000-2017)	39
6	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2017)	41
7	تطور نسبة مساهمة النفقات العامة من الناتج الداخلي الإجمالي(2000-2016)	43
8	تطور نسبة مساهمة الايرادات العامة من الناتج الداخلي الاجمالي(2000-2016)	45
9	علاقة رصيد الموازنة بالناتج الداخلي الاجمالي	47

قائمة الأشكال.

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز(2000-2016).	31
2	تطور النفقات العامة في الجزائر(2000-2017)	33
3	تطور الجباية البترولية والجباية العادية في الجزائر (2000-2016)	36
4	تطور الإيرادات العامة (2000-2017)	38
5	تطور الميزانية العامة للجزائر (2000 -2017)	40
6	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2017)	42
7	تطور نسبة مساهمة النفقات العامة من الناتج الداخلي الإجمالي للفترة(2000-2016)	44

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والنمو الاقتصادي

مقدمة:

تسعى دول العالم وخاصة الدول النامية الى تقوية وتحسين اقتصادها في جميع المجالات باعتبار هذا الأخير الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من هذا التخلف الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي ومن هذا المنطلق وضعت الدول النامية النمو الاقتصادي لها السبيل الوحيد للخروج من هذا التخلف.

وباعتبار ان الجزائر ليست بمنأى عن هذه التطورات الحديثة في هذا العالم وخاصة مع ظهور مصطلح العولمة فاقتصادها يتأُثر بالاقتصاد العالمي ويؤثر، فهي تسعى الى تحسين اقتصادها انطلاقا من تفعيل دور الدولة في مختلف نواحي الاقتصاد من خلال ما تضخه الدولة من مبالغ مالية في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية قصد الدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

وتعتبر السياسة المالية من اهم السياسات المؤثرة في النمو الاقتصادي لأي بلد على أساس انها تستطيع ان تقوم بدور مهم في تحقيق الأهداف المختلفة التي يطمح لها اي اقتصاد خاصة ما تعلق الامر في رفع معدل النمو الاقتصادي.

وعليه فان الجزائر تسعى من خلال الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1989 الى تحسين وتفعيل سياستها المالية من اجل النمو الاقتصادي لها من خلال تسهيل برامج البحث والتطوير في جميع المجالات، تعزيز الاستثمار، التخفيف من حدة الفقر... وهذا ما ينعكس إيجابا على التقليل من معدلات التضخم وسعر الفائدة وتحسين حياة الافراد الاجتماعية والاقتصادية والرقي للبلاد.

ومن هذا المنطلق فان موضوع السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي لأي بلد وخاصة الجزائر يعتبر من المواضيع بالغة الأهمية ويشكل قضية أساسية للعديد من الاقتصاديين وصناع القرار في البلاد.

1-الإشكالية:

على ضوء ما سبق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة ضمن التساؤل التالي:

ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وتقودنا هذه الإشكالية الى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ما المقصود بالسياسة المالية؟ وماهي اهم ادواتها؟

– ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟ وماهي أهم محدداته؟

– فيما تتمثل تطورات أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000–2017؟

– كيف تؤثر السياسة المالية في تطورات الناتج الداخلي الاجمال؟

2–الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

– تعد السياسة المالية من اهم السياسات الاقتصادية لأي بلد سواء اكان متقدما او ناميا، اذ تلعب هذه السياسة دورا رئيسيا في إرساء المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي.

– تعد النفقات العامة من أدوات السياسة المالية، ولها أثر إيجابي للنمو الاقتصادي.

– تؤثر السياسة المالية في تطور الناتج الداخلي الإجمالي بين سياسة توسعية وأخرى انكماشية.

3–أسباب اختيار الدارسة:

هناك عدة أسباب دفعتني لاختيار هذا الموضوع:

- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع
- ابراز أهمية السياسة المالية في دفع حركة التنمية وتحقيق نمو اقتصادي مستديم.
- معرفة مدى تأثير السياسة المالية على الاقتصاد الجزائري.

4–أهمية الدراسة:

- تتجلى أهمية الدراسة في كون أن الجزائر كغيرها من الدول النامية بحاجة الى تحقيق نمو اقتصادي مستديم لتعديل الاعتماد على المورد الرئيسي

للنمو الاقتصادي (قطاع المحروقات) بالإضافة الى الدور الذي يمكن ان تحدثه السياسة المالية في الرفع من النمو الاقتصادي والحفاظ عليه إذا ما استخدمت أحسن استخدام.

- بالإضافة الى إعطاء نظرة تحليلية شاملة حول أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2017).

5-اهداف الدراسة:

- يهدف هذا البحث الى دراسة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، وماهي الجوانب الرئيسية المؤثرة على النمو الاقتصادي وبالإضافة الى ذلك هناك اهداف فرعية أخرى يمكن ادراجها فيما يلي:
- معرفة أعمق لمفهوم السياسة المالية حتى يستطيع كل واحد منا أنم يفرق بينها وبين السياسة النقدية.
- معرفة العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي.
- دراسة تطورات السياسة المالية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

6-حدود الدراسة:

- يمكن تقسيم حدود الدراسة الى حدود زمنية ومكانية
- **الحدود الزمنية:** ان الحدود الزمنية لهطا البحث تمتد ما بين 2000-2017.
- **الحدود المكانية:** تتناول الدراسة الاقتصاد الجزائري.

7-المنهج المستخدم:

بناء على التساؤلات والفرضيات المصاغة سنعتمد في دراستنا على المنهج التحليلي الوصفي بالدرجة الأولى، بالإضافة الى التحليل البياني والرياضي،

لوصف وقائع السياسة المالية والنمو الاقتصادي، والعلاقة التي تربطهما وتحليل أثر كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة على النمو الاقتصادي.

8-الدراسات السابقة:

8-1-دراسة طاوش قندوسي (2014)، بعنوان: تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر

وهدفت هذه الدراسة لقياس أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2012، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن نفقات التسيير تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي الجزائري على عكس نفقات التجهيز التي كان لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الإجمالي.

8-2-دراسة ضامن حكيم (2018)، بعنوان: أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة الجزائر 2018). هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر السياسات الاقتصادية والتي تتمثل في السياسة المالية والنقدية والتجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، واستخدم الباحث من أجل اختبار الفرضيات بحثه المنهج التحليلي الوصفي، وتوصلت نتائج دراسته إلى ما يلي:

-تؤثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر. أما السياسة المالية فقد اتضح من خلال الدراسة أن الجزائر كانت تعتمد بنسبة أكبر عليها، على أساس أنها كانت مدعومة بارتفاع أسعار البترول لتحقيق النمو الاقتصادي.

أما السياسة التجارية الخارجية فقد عرفت عدة إصلاحات، إلى أن الاعتماد على صادرات نفط تبرز الفشل في تحقيق برامج الإنعاش الاقتصادي وعدم جدية السياسة المنتهجة من قبل الحكومة وعليه فإن الأثر العام لسياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لزال يمثل أحد المكونات الرئيسية للنتاج المحلي الخام.

9-صعوبات الدراسة:

- صعوبة جمع البيانات الإحصائية.
- التناقض والتضارب في المعلومات.

10-خطة البحث:

سنتناول في الفصل الأول مدخل عام للسياسة المالية والنمو الاقتصادي الذي سنفصل فيه اهم مختلف المفاهيم للسياسة المالية، وكذا المفاهيم والمقاييس المتعلقة بالنمو الاقتصادي، ثم سنتطرق في الفصل الثاني الى تحليل واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية من الأدوات الاقتصادية التي تمتلكها الحكومة ، فهي تهتم بدراسة الأوجه والمسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي والإنفاقي والايرادي، وقد شهدت السياسة تطورات جوهرية وانتقلت من الطور الحيادي الى الطور التدخلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الاقتصادي، اذ صارت جزء لا يتجزأ من الحكومة ، لان لهته الأخيرة طرقها في فرض تأثيرها على القوة الشرائية العامة واستخدامها لمواجهة التقلبات الاقتصادية المتمثلة في التضخم والكساد.

فالسياسة المالية اليوم تركز على زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وبتطور المفاهيم المالية والاقتصادية للدول الحديثة أصبح ينظر الى السياسة المالية بمنطلق إيجابي ، ففي حالات الركود الاقتصادي وعندما يعمل الاقتصاد القومي أقل من قدرته الإنتاجية من الممكن ان تلجأ الحكومات الى تنشيط الاقتصاد القومي من خلال زيادة الانفاق العام وعند اقتراب الاقتصاد من مرحلة التضخم يتم اتخاذ سياسة مالية مختلفة لتلائم هذا الوضع أي أن الحكومة تقوم بخفض نفقاتها وزيادة الضرائب ، وهذه الإجراءات التي سبقت يتم اتخاذها في الدول المتقدمة كأداة لتحقيق العمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادي وعلى العكس من ذلك يتم استخدام السياسة المالية بشكل متزايد كوسيلة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي .

وعلى هذا الأساس قمنا بتخصيص هذا الفصل للتطرق الى السياسة المالية والتعرف على مختلف النقاط والمفاهيم الأساسية الخاصة بها من خلال المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية.
- ✓ المبحث الثاني: الإطار العام للنمو الاقتصادي
- ✓ المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

حظيت السياسة المالية بأهمية كبيرة في الدول الحديثة من أجل التأثير على حجم وتكوين الناتج الوطني والعمالة والاسعار، وان الأصل في لفظها يرجع الى كلمة فرنسية هي fisc أي حافظة النقود او الخزانة، لكن أثر التطورات في المجالات الاقتصادية اتسع مفهومها لتهتم بدراسة النشاط المالي للاقتصاد الحكومي.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وتطورها.

أولا: السياسة المالية:

1-1-تعريف السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بأنها " مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي، والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته، ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة"[1]

كما يقصد بالسياسة المالية انها «دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط المالي بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن تكييفا كميا لحجم الانفاق العام والايرادات العامة بغية تحقيق أهداف اقتصادية والنهوض بالاقتصاد القومي».[2]

وتعني (كذلك دور الدولة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة والاهمية النسبية لكل منها وكيفية استخدام هذه الإيرادات في المجالات التي من شأنها تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية).[3]

وفي تعريف آخر نجد المقصود بها: هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي.[4]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول ان السياسة المالية من اهم الأدوات التي تستعملها الدولة من اجل التدخل في النشاط الاقتصادي، وذلك من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف.

1-اياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2015، ص 264.

2-مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 20115، ص338.

3-محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن ،2010، ص190.

4-عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1994، ص 21.

ثانيا: تطور السياسة المالية:

ساهمت التغيرات التي شهدها النظام الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي في تطور دور الدولة من "الدولة الحارسة" الى "الدولة المتدخلة"، ولقد كان لمفهوم السياسة المالية النصيب الاوفر من هذا التطور وسيتم في هذا المجال تناول ما تعرضت له اهم النظريات الاقتصادية في دور السياسة المالية ومدى تأثيرهافي الاقتصاد، إضافة الى الآراء التي قامت عليها تلك النظريات.

2-1-السياسة المالية في العصور القديمة.

يبدو دور السياسات المالية في المجتمعات القديمة باهتا للغاية، اذ لا توجد دلالات واضحة حول وجود سياسة مالية قائمة ومنظمة عن مالية الحكام في تلك العصور. وكانت تتميز المرحلة ما قبل الفكر الكلاسيكي بعدم وجود إطار شامل ومنظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة، ونظرا لارتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي نجد ان 'أفلاطون' و'أرسطو' قد اهتما بضرورة تدخل الدولة مباشرة في منع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع، لكن لم يتعرض كلا منهما لموضوع الضرائب والرسوم.[1]

وقد أوضح توماس الاكويني أهمية تدخل الحكومة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار وكذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام، وهذا ما رفضه (اورسم)، اذ لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات وادارتها بنفسها بدعوى الصالح العام. كما أضاف ان كان للدولة دور مهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فان أحد عناصر تمويلها هي الضرائب والتي يجب ان تتصف بالعدالة واليقينوالاقتصاد، وهو بهذا الشكل يعتبر اول من وضع معايير فرض الضرائب في العالم الغربي [2]

مما سبق يتضح ان دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي قد تم حصره في اقل الحدود الممكنة وهو الامر الذي جعل السياسة المالية تفقد كل أثر على الاقتصاد الوطني.

1_ حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2007، ص179-186.
2-نفس المرجع ، ص 189-191.

2-2-السياسة المالية في الإطار الكلاسيكي:

حسب الاقتصاديين الكلاسيكيين يجب ان تكون للسياسة المالية مجموعة محدودة من العمليات، والميزانية الحكومية يجب ان تكون صغيرة ولكن متوازنة.

فقد شبه 'آدم سميث 'الدولة بانها رجل الحراسة الليلي ويقتصر دورها على الدفاع والحفاظ على الامن كما دعم 'ساي' نفس الفكرة فحسب نظره ان الدولة هي الحارس للمصالح العامة الأساسية وان وجود أي تدخل زائد عن اللزوم ينتج عنه آثار سلبية على كفاءة استخدام الموارد في المجتمع، فالسياسة المالية المنبثقة عن المذهب الكلاسيكي تجلى هدفها في المحافظة على توازن الموازنة العامة والمقصود بها هو تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة.

كما نجد ان الكلاسيكيين عارضو وجود فائض وعجز في الميزانية العامة ذلك لان الفائض يؤدي الى زيادة العبء المالي على افراد المجتمع، وهو يدفع كذلك الدولة الى تبذيره في إنفاق الموارد في أوجه اقل كفاءة.

يتضح مما سبق ان الفكر الكلاسيكي ينتهي الى عدم إعطاء أهمية للسياسة المالية كأداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية، وبالتالي ليس لها دور مهم في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية نظرا لتحييد دور الدولة عن أي تدخل في إدارة الحياة الاقتصادية وقد جاء ذلك انعكاسا للأفكار الكلاسيكية التي لا يبدو انها تختلف كثيرا عن أفكار المجتمعات القديمة. [1]

2-3-السياسة المالية في الإطارالكينزي

بعد ان سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن تعاقبت الازمات في النظام الرأسمالي دفعت الاقتصاديين بالدعوة الى تدخل الدولة ومنذ الكساد الكبير عقب الحرب العالمية اتجهت انظار علماء الاقتصاد الى البحث عن تفسير لتلك الظاهرة ومحاولة الحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف.

ونجد في هذا المجال استجابة كينز لنقطة تحول أساسية بهدف الدعوة الى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من اجل الوصول الى نوع من الاستقرار الاقتصادي. وقد ركز كينز على

1_ حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2007، ص179-186.

مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للمتغيرات التي تحدث للدخل الوطني كما اعتقد ان سبب الكساد هو العجز في الطلب الكلي لان زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.[1]

كما أوضح 'كينز' ان الاقتصاد القومي لا يتصف بالتصحيح الذاتي دائما. وانه غير مستقر ومن ثم فالتدخل الحكومي ضرورة لا مفر منها للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي ومنه فقد كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي ونجد ان 'كينز' رفض قانون ساي الذي يتضمن ان العرض يخلق طلب مساوي له ، فالتحليل الكينزي توصل الى ان مستوى التشغيل الكامل والإنتاج يتوقف على الطلب الكلي الفعال ، فان توازن التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائيا كما في النظرية التقليدية وان الانحراف عن التشغيل الكامل هو للوضع المعتاد في النظام الاقتصادي بمعنى ان هناك قدر من البطالة الاجبارية تظهر في سوق العمل [2]

ونتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية،وأطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة وأصبحت الدولة هي المسؤولة عن قوة الاقتصاد وبالتالي أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني:أهداف السياسة المالية

تستهدف السياسة المالية في الفكر الحديث تحقيق اهداف متعددة تجعل من نشاط الحكومة عملا متناسقا مع نشاط الافراد وتنسجم معهم وتوحد الأهداف والجهود واهم هذه الأهداف هي:

1-تحقيق التوازن العام:يحدث هذا التوازن بين مجموع الانفاق الوطني وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة، ضمن مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة. حيث يمكن للحكومة ان تحقق الهدف بعدة آليات أهمها: الضرائب، الإعانات، الإعفاءات، وغيرها. وحسب "بيفردج"

1_ محمدي فوزي أبوالسعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر ،2004، ص.176

3_ نفس المرجع،، ص 178.

ان اهم وظيفة للدولة في المستقبل هي ضمان إنفاق كاف لحماية مواطنيها ضد البطالة الجماعية. ويوافق على هذا " الفن هانسن"، بكون ان زيادة القوة الشرائية (الطلب الكلي) هي نفس الشيء مثل زيادة التوظيف.[1]

2-تحقيق الاستقرار الاقتصادي:ويقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتجنب التغيرات المفاجئة في المستوى العام للأسعار، مع المحافظة على معدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي فالتشغيل الكامل هنا لا يعني الوصول بمعدل البطالة الى الصفر وانما التقليل النسبي لها، وخلق فرص العمل للشباب، كما يجب الحد من التغيرات النسبية الكبيرة والمفاجئة في أسعار السلع والخدمات.[2]وفي معنى اخر نجد ان التوازن الاقتصادي هو: الوصول الى حجم انتاج أمثل بضمان التدخل الملائم للاستثمار الخاص والعام قصد الحصول على أكبر الأرباح ويؤدي التوازن الاقتصادي الى احداث تنمية اقتصادية عن طري الانفاق والاستثماري العام واعانات الإنتاج.[3]

3-تحقيق التوازن الاجتماعي:يعني تحقيق **الرفاهية** لأفراد المجتمع في حدود امكانياته، وفي إطار العدالة الاجتماعية. أي ضرورة ان يتجسد تدخل الحكومة بضمان التوزيع العادل للمداخيل عن طريق: السياسة الضريبية، النفقات العامة (تقديم المنح)، تأثير الدين العام (من حيث حجمه وفوائده)

4-تحقيق التوازن المالي:[4]ويقصد به استخدام موارد الدولة على أساس وجه فينبغي مثلا ان يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة، ولاءم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما الى ذلك، وأيضا لا تستخدم القروض الا لأغراض إنتاجية.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

تتمثل أدوات السياسة المالية في:

أولا:النفقات العامة:

1-عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،2012، ص190.

2-اياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص .267

3-عبد القادر مرجعسابق، ص.189

4- مصطفي يوسف كافي، مرجع سابق، ص 340.

يعرف الانفاق العام بأنه مبلغ من المال يغلب عليه الطابع النقدي يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام يتعلق بأهداف الدولة العامة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. [1]

1-1-عناصر النفقات العامة:

أولا: النفقة العامة مبلغ من النقود: أي ان الانفاق العام يتم في الغالب بشكل نقدي.

ثانيا: صدور النفقة من شخص لآخر: تصدر النفقة العامة من شخص معنوي واداري، الذي هو احدى الهيئات العامة الإدارية التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية وتمتلك الصفة الآمرة والسيادية.

ثالثا:هدف النفقة العامة: تهدف أساسا الى اشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام.[2]

1-2-تقسيمات النفقات العامة:

يختلف تقسيم النفقات العامة بين دولة واخرى تبعا لحاجات كل دولة مراعاة لظروفها التاريخية ودرجة تطورها ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

أ-التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:[3]

° **النفقات العامة الاقتصادية:** وهي نفقات تهدف الى تحقيق هدف اقتصادي وتزويد الاقتصاد القومي بالخامات الأساسية كالطاقة والنقل.

° **النفقات العامة الإدارية:**تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه

° **النفقات العامة الاجتماعية:** هي نفقات تتضمن القيام بخدماتاجتماعية خدمات الصحية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية، وكذلك النفقات المخصصة والترفيهية والضمان الاجتماعي،والتعليمية.

° **النفقات العامة العسكرية:** نفقات مخصصة لإقامة واستمرار مرفق التسليح المسلحة، وبرامجالدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات في أوقات السلم والحرب.

1-عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،2012، ص190.

2-أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط6، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص36.

3-محمود حسين الوادي، مرجع سابق 120،121.

° **النفقات العامة المالية:** نفقات مخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد العام والأوراق والسندات المالية الأخرى وفوائد الدبن العام والسندات المالية الاخرى.

ب-تقسيم النفقات حسب دويرتها وانتظامها:

وتنقسم الى نفقات عادية وغير عادية.[1]

°**نفقات عادية:** تظهر كل سنة كالأجور المنح والتعويضات.

°**نفقات غير عادية:** نفقات لا تكرر وهي ذات طبيعة استثنائية تظهر الا في الحالات الطارئة كالحروب والكوارث الطبيعية...الخ.

ج-تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:[2]

° **نفقة عامة مركزية:** تعتبر النفقة العامة مركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله مثل نفقات الامن والدفاع والبحوث العلمية.

° **نفقات عامة محلية:** تعتبر محلية إذا كانت موجهة لصالح اقليم معين او منطقية معينة داخل الدولة.

د-تقسيم النفقات تبعا لآثارها في الناتج القومي:

° **نفقات عامة حقيقية:** وهي التي تؤدي مباشرة الى زيادة الانتاج القومي، والتي تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات.

° **نفقات عامة تحويلية:** هي نفقات لا تؤدي مباشرة الى زيادة الانتاج القومي ولا تفعل بصورة مباشرة، بل تحول القدرة الشرائية فيما بين الافراد والجماعات.

1-3-الآثار الاقتصادية للإنفاق العام:

يؤثر الانفاق العام على النشاط الاقتصادي في المجتمع كله ويمكن ان نتناول اهم الاثار على النحو التالي:

1-3-1-آثار النفقات العامة في الإنتاج والدخل القومي

ان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بقصد التأثير فيها أصبح قاعدة عامة وينعكس هذا التدخل بشكل مباشر في حجم الناتج القومي.

1- محمد ابراهيم عبد اللاوي، نشأة المالية العامة وعلاقتها بالعلوم الاخرى، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2017، ص110.

2-محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص124،125.

أ-أثر النفقات العامة في المقدرة الإنتاجية القومية:

ان النفقات العامة تؤدي بطريق مباشر او عير مباشر الى رفع مقدرة الاقتصاد على الإنتاج،وتأثيرها يختلف تبعا لاختلاف أنواعها فالنفقات العامة الاستهلاكية تساهم بشكل فعال في رفع مستوى المعيشة للطبقات ذات الدخل المنخفض الا ان تأثيرها في الدخل القومي لا يظهر الا على المدى البعيد على خلاف ذلك فالنفقات الاستثمارية تؤدي الى تكوين رؤوس الأموال وبذلك زيادة المقدرة الإنتاجية ونمو الدخل القومي بشكل سريع.[1]

ب-أثر النفقات العامة في الناتج القومي من خلال الطلب الفعلي:

لمعرفة تأثير النفقات العامة في الطلب الفعلي يجب التفرقة بين النفقات الحقيقية والتحويلية. فالنفقات الحقيقية تؤدي الى زيادة في الدخل القومي عبر زيادة الطلب الفعلي، اما النفقات التحويلية فتتوقف على الطلب الفعلي وبالتالي على الدخل والإنتاج القومي على كيفية تصرف المستفيدين منها.

ج-أثر النفقات العامة في الدخل القومي تبعا لوسائل تمويله:

ان آثار الانفاق العام على الدخل القومي تختلف تبعا لاختلاف وسائل تمويله، اذ ان تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب يعطي آثار مخالفة عن تموليها بواسطة القروض او الإصدار النقدي، ففي حالة تمويل النفقات العامة بواسطة الضرائب فان ذلك يؤدي حتما الى اقتطاع جزء من دخل المكلف مما يؤثر سلبا في حجم الاستهلاك.

1-3-2-أثر النفقات في العمالة:

تسعى المجتمعات اليوم الى الوصول للعمالة الكاملة وتتحقق هذه الأخيرة إذا لم ترتفع نسب البطالة عن 3 او 4 بالمئة من مجموع القوى العاملة، وقد اهتمت النظرية الكينزية بموضوع البطالة ونقدت الفكر القائم على ان العرض هو الذي يخلق الطلب وان علاج البطالة لا يأتي الا بمضاعفة الإنتاج الخاص وبالتالي فزيادة الإنتاج ترفع من نسبة التشغيل فيحد من ظاهرة البطالة.ففي فترة الرخاء الاقتصادي وعندما يصل الى درجة تهدد بالتضخم تلجا الدولة الى الحد من الانفاق ولكن في فترة الكساد تلجا الى العكس.[2]

1-رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1983، ص131.

2_ محمد خير العكام، مرجع سابق،ص90.

1-3-3-أثر النفقات في مستوى الأسعار:

ويؤثر الانفاق العام على الأسعار على النحو التالي:

أ-عن طريق تأثيره على قوى العرض والطلب للسلع والخدمات التي يتم تبادلها في الأسواق المحلية، زيادة العرض مثلا.

ب-من خلال الإجراءات التنظيمية التي تتخذها الدولة بهذا الخصوص كسياسة مالية أحيانا.

- ✓ فإذا كان أثر الانفاق على زيادة عرض السلع والخدمات أكبر من الأثر على زيادة الطلب الكلي تكون النتيجة انخفاض مستوى الأسعار وذلك لزيادة العرض أكبر من الطلب.اما إذا زاد الطلب الكلي بمقدار أكبر من العرض فان مستوى الأسعار سوف يتغير وترتفع.
- ✓ الانفاق العام يؤثر على مستوى الأسعار إما يخفضها أو يرفعها وهناك إمكانية لتثبيت المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.[1]

1-3-4-أثر النفقات على توزيع الدخول:

ان تأثير النفقات على إعادة توزيع الدخول يمكن ان نراها اما من الانفاق على الخدمات العامة التي تستفيد منها الطبقة الغنية مثال ذلك الانفاق على دور العجزة او الانفاق على المرافق التي يستفيد منها الجميع " العدالة، الجيش، العلم...الخ" يمول عادة من قبل الأغنياء أكثر منه من قبل الفقراء عن طريق تطبيق مبدأ الضريبة التصاعدية.[2]

أ-الإيرادات العامة:[3]تمثل الإيرادات العامة مجموع من الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية او أنشطتها واملاكها الذاتية او من مصادر خارجة عن ذلك، سواء قروض داخلية او خارجية او مصادر تضخمية لتغطية الانفاق العام خلال فترة زمنية معينة وذلك للوصول الى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية ومن ذلك يتضح بان الإيرادات العامة متنوعة ومتعددة واهم أنواعها:

1-محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 134و135.

2-خالد خضر الخير، المبادئ العامة في علم المالية، العامةوالموازنة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2014، ص41.

3-أعاد حمود القيسي،مرجع سابق، ص70.

- **إيرادات الدولة من أملاكها:**

تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من دخل الأموال المملوكة لها، وتقسم ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها، عقارية أو منقولة الى قسمين:

-أملاك عامة.

-املاك خاصة.

ويقصد بالأملاك العامة: ما تملكه الدولة من أموال مخصصة ومعدة للاستعمال والنفع العام، وهي الأموال التي لا يجوز بيعها او ايجارها او استئجارها او تملكها والتصرف بها... الخ، وتخضع لأحكام القانون العام.

أما الأملاك الخاصة: (ممتلكات الدولة الخاصة) وهي أيضا أموال تملكها الدولة ملكية خاصة، ولذلك يجوز التصرف بها من بيع وايجار واستئجار، وتخضع لأحكام القانون الخاص عند التصرف بها، وتسري عليه القواعد المتعلقة بالمعاملات في القانون الخاص.

- **الضرائب:**

تعرف الضريبة بأنها: " فريضة نقدية يدفعها الفرد بشكل اجباري ونهائي الى الدولة أو أحد هيئاتها العامة، وذلك مساهمة منه في تحمل الأعباء العامة ودون ان يتوقع الحصول على منفعة خاصة ".

انطلاقا من هذا التعريف يمكن استخلاص الخصائص التي تتميز بها الضريبة وهي كالاتي:

° الضريبة هي عبارة عن فريضة مالية، حيث أن الأصل فيها أن تكون نقدية.

° الضريبة فريضة الزامية، فالفرد مجبر على دفع الضريبة الى الدولة وغير مخير في عملية الدفع.

° الضريبة تدفع بصفة نهائية، وهذه الخاصية تعني أن الفرد لا يستطيع استردادها او استرجاعها مهما كانت الظروف والأسباب

° الضريبة تدفع بدون مقابل خاص، فالمكلف يدفع الضريبة بصفته مشاركا في تحمل الأعباء ومستفيدا من مجموع الخدمات العامة التي تقدمها الدولة.

° غرض الضريبة هو تحقيق نفع عام، أي أصبحت الضريبة تستعمل في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسة التي تسعى اليها الدولة، حيث أصبحت من اهم الأدوات التي تستعين بها الدولة للوصول لمختلف أهدافها.

✓ **القواعد الأساسية للضريبة:** ان هناك العديد من القواعد والاسس التي يتعين على المشرع اتباعها ومراعاتها عند وضع أسس النظام الضريبي، حيث يعد آدم سميث أول من حدد هذه القواعد.

- **قاعدة العدالة او المساواة:** ومعناها ان يساهم ويشارك جميع افراد المجتمع في أداء الضريبة. تستند القاعدة في الفكر المالي التقليدي على تحمل الممول عبء الضريبة تبعا لمقدرته النسبية. اما الفكر المالي الحديث فيقيمها على أساس المقدرة التكليفية.[1]
- **قاعدة اليقين:** بمعنى ان تكون الضريبة المفروضة على كل فرد مؤكدة لا تحكيمية، فوقت الوفاء وطريقته والمقدار الذي يدفع، كل ذلك ينبغي ان يكون واضحا للمكلف ولأي شخص آخر.[2]
- **قاعدة الملائمة:** أي ان يتلاءم النظام الضريبي مع ظروف المكلفين الشخصية والاجتماعية، كما في ملائمة توقيت وكيفية تحصيلها مع ظروف المكلفين بما يمكنهم من سهولة دفع الضريبة، فيكون ميعاد تحصيل الضريبة في وقت تحقق الدخل او الربح او الراتب وبالتالي يكون المكلف أكثر قدرة على دفع الضريبة.
- **قاعدة الاقتصاد:** أي ان تكون نفقات تحصيل الضريبة اقل بكثير من مقدار الحصيلة نفسها، وذلك يكون لمصلحة الطرفين الدولة والمكلف، حيث تحصل الدولة على أكبر قدر من الحصيلة وتقتطع اقل قدر ممكن من أموال المكلف.[3]

✓ **أغراض الضريبة:**[4] ان اتساع دور الدولة بسبب طبيعتها أصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق معدل ثابت من النمو وترتيب من ذلك اتساع النفقات العامة، وتطوير حجم الإيرادات العامة ولم تعد الإيرادات مقصورة على تمويل

1_ محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص64.

2-عبد المنعم فوزي، مرجع سابق ،ص 92.

3-محمد إبراهيم عبد الأوي، نشأة المالية العامة وعلاقتها بالعلوم الاخرى، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2017، ص.72.73

3-حسام علي داود مبادئ الاقتصاد الكلي ، جدار الكتاب العالمي، عمان_ الأردن،2008، ص50

النفقات بل أصبحت بالإضافة الى ذلك أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي لذلك فان من أبرز أهدافها:

- **على الصعيد الاقتصادي:** فان أغراض الضريبة تتحد بصفة أساسية في تعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها من اجل خدمة أغراض التنمية ولذلك فهي تستخدم في تشجيع المدخرات وكذلك التأثير على الميل الاستثماري وتوجيهه نحو الأنشطة الاقتصادية المراد تنميتها، كما تستخدم الضريبة كأحد أدوات تنفيذ الخطة الاقتصادية.
- **على الصعيد الاجتماعي:** فهي تعمل على إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات المحدودة الدخل والمساهمة في رفع المستوى الصحي والغذائي.

✓ **الوعاء الضريبي:**[1] الوعاء الضريبي هو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة فقد يكون شخص او مالا او عملا مثال ذلك تفرض ضريبة على عقار ما او على ايراده، ففي الحالة الأولى تكون قيمة العقار هو وعاء الضريبة وفي الثانية ايراده وعلى هذا الأساس تم تقسيم الضرائب بحسب وعائها الى ما يلي:

- **الضريبة الموحدة:** وهي الضريبة التي تفرض على مجموع ما يحصل عليه الفرد من دخول من مصادر مختلفة وبعد خصم التكاليف اللازمة للحصول عليها، أي توضع جميع الدخول في وعاء واحد دون اخذ مصادرها في الاعتبار.
- **الضريبة النوعية:** هي ضرائب تفترض على الدخل ولكن كل حسب مصدره، وهنا يتم التمييز بين الدخول، حيث تفرض ضريبة على ريع المحاصيل وأخرى على المرتبات والأجور وأخرى على أرباح الشركات ...الخ.
- **الضريبة المباشرة:** هي الضريبة التي تفرض على الدخل او الأموال بشكل مباشر، وهناك نوعين من الضرائب المباشرة، الأول الضرائب المباشرة على الدخل وهنا تفرض الضريبة على دخل المكلف، اما الثاني الضرائب المباشرة على راس المال وهنا تفرض على ما يتملكه المكلف من راس المال.
- **الضريبة غير المباشرة:** هي الضريبة التي تفرض على الدخل والأموال بشكل غير مباشر، كما في فرض الضرائب على السلع الاستهلاكية وفرض الضرائب على الاستيراد

1-محمد ابراهيم عبد الأوي،مرجعسابق، ص74-75.

(أي التجارة بالأموال)، وهناك نوعين من الضرائب غير المباشرة، الأول الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك،والثاني على التداول وهي الضريبة التي تفرض بسبب تداول الأموال بين الافراد.

- **القروض العامة:**

- **تعريف القروض العامة:**يمكن تعريف القروض العامةبأنها: "استدانة أحد اشخاص القانون العام (الدولة،الولاية، البلدية...) اموالا من الغير مع التعهد بردها اليه بفوائدها"[1]ان التعهد بوفاء القرض هو الصفة الاساسية التي يتميز بها القرض العام عن ايرادات الدولة الاخرى. وقد وجد على اساس تعاقدي بين الدولة وبين المقرضين، لذلك فهو يختلف عن الضريبة فإيرادات الضريبة تدخل الخزانة العامة ولا ترد مطلقا لدفعها، بينما ايرادات القرض تدخل الخزانة العامة دينا وتتعهد الدولة بردها مع الفوائد باجل محدد.[2]

- **انواع القروض العامة:**يمكن تحديد أبرز انواع القروض بما يلي:

- **القروض الاختيارية:** وهي القروض التي يكون فيها الاشخاص احرارا في الاكتتاب دون اكراه من السلطة العامة،الدولة،لأنه يكتتب في القرض بدافع ذاتي ويقصد الحصول على الامتيازات المالية المقدمة [3]
- **القروض الاجبارية:**هي القروض التي تفرضها الدولة على رعاياها، بصورة اجبارية، مقابل تعهدها لهم بسدادها في الوقت المناسب، وتلجا الدولة الى مثل هذه القروض في الازمات الاقتصادية والحروب والظروف الطارئة التي تصيب البلاد، ومثل هذه القروض تشبه الضريبة لكونها مفروضة بصورة الزامية الا انها تختلف عن الضريبة، بانها غالبا ما تعود المبالغ لدافعها مع فوائد تحددها السلطات العامة.[4]
- **القروض الداخلية:** هي دين يكتتب في سنداته الوطنيون او الهيئات في داخل حدود الدولة المقترضة.[5]

1-محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، مرجعسابق، ص78.

2-محمد خالد المهايني، المالية العامة، محاضرات مقدمة لطلبة المعهد الوطني للإدارة العامة ،2013، ص 57-58.

3-محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلا، مرجع نفسه، ص79.

4-محمد خالد المهايني، مرجع نفسه، ص 59.

5_ عبد المنعم فوزي، مرجعسابق، ص 312.

- **القروض الخارجية:** تلجأ الدولة للقروض الخارجية لسببين هما:

- **السبب الأول: حاجة** الاقتصاد المحلي لرؤوس الاموال مع عدم امكان الالتجاء الى الاقتراض من السوق الداخلية بسبب قلة الاموال فيها.
- **السبب الثاني:** حاجة الدولة للعملة الاجنبية، فتحصل عن طريق القروض الخارجية على وسائل الوفاء الدولية اللازمة لتغطية عجز الميزان الحسابي وتجنب ازمات الصرف او الازمات الاقتصادية.

- **قروض قصيرة الاجل:** وهي القروض التي تسدد في نهاية فترة قصيرة لا تتعدى السنة.
- **قروض متوسطة الاجل:** وهي القروض التي تتراوح مدتها بين سنة وخمس سنوات.
- **قروض طويلة الاجل:** وهي القروض التي تزيد مدتها عن خمس سنوات فأكثر.

- **<u>الرسوم:</u>**[1]يمكن تعريف الرسوم بانها ' مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا الى الدولة،أو أحد الاشخاص العامة، مقابل انتفاعه بخدمة تؤديها له ويقترن النفع الخاص الذي يعود على الفرد بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله. ويتميز الرسم بالخصائص التالية:

- الرسم هو مبلغ من المال أي مبلغ نقدي.
- الرسم الزامي او اجباري يلتزم الافراد بدفعه الى الدولة وعنصر الاجبار يبدو في استقلال الدولة والهيئات العامةالاخرى وضع النظام القانوني للرسم من حيث تحديد مقداره وطرق تحصيله.
- الرسم يدفع مقابل انتفاع الفرد بخدمة معينة مثل: رخصة السيارة او الفصل في المنازعات القضائية.
- يترتب على الرسم تحقيق نفع خاص الى جانب النفع العام أي ان دافع الرسم يحقق نفعا خاصا لا يشاركه في غيره من الافراد ويتحقق بجانبه نفعا عاما يعود على المجتمع ككل.

- **الموازنة العامة:**

"الموازنة العامة هي القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع وارادات الدولة واعبائها" [2]

1-رانيا محمود عمارة ، المالية العامة "الإيرادات العامة"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ،ط1،مصر،2015،ص82.
2-محمد خالد المهايني، مرجع سابق، ص64-66.

- **الملامح الرئيسية للموازنة العامة:**

- الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة.
- الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية.
- الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة
- الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق اهداف المجتمع
- الموازنة العامة مراحلعمل اداري ومالي

- **الموازنة العامة:**تمر الموازنة العامة بأربعة مراحل هي:[1]

° مرحلةاعداد مشروع الموازنة العامة من قبل المؤسسات الحكومية المختلفة وتحديد التقديرات المتعلقة بنفقات وايرادات السنة المالية القادمة.

° مرحلة اعتماد الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية " المجلس الوطني " المتمثلة لمجموع الشعب وهي مسؤولية مهمة وكبيرة بما ينطوي عليه تغير في الموازنة العامة والتي تتناول جميع قطاعات المجتمع وانشطته الاقتصادية المختلفة

° مرحلة تنفيذ الموازنة العامة من قبل السلطة التنفيذية بأجهزتها المختلفة وفقا لما اعتمدته السلطة التشريعية وتحت رقابتها

° مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة واعداد الحساب الختامي أي ان العمل يجري لرقابة سلامة تنفيذ الخطة المالية للدولة إنفاقا وايرادا وفقالما يقرره قانون الموازنة العامة.

المبحث الثاني: الإطار العام للنمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع اليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، اذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، وعليه من خلال هذا المبحث سيتم تحديد مفهومه وانواعه ومحدداته.

1-سامر عبد الهادي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2013،ص 55.

المطلب الأول: مفهوم وقياس النمو الاقتصادي.

ويضم مفهوم النمو الاقتصادي تعريفه وقياسه.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي:

عرف النمو الاقتصادي على انه " معدل زيادة الإنتاج او الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة"[1]

ويعرف أيضا" بالزيادة في اجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"، من هذه التعاريف نستخلص الخصائص التالية:

- يجب ان يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.
- ان تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية.
- ان تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل. [2]

ثانيا: قياس النمو الاقتصادي:[3]

يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الفردي،وبالتالي فان قياسه يتعلق أساسا بنمو الناتج والدخل الفردي.

2-1-الناتج الوطني: باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، فانه يمكن اخذه مقياسا للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة الى أخرى يمكن التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج.

2-2-الدخل الفردي: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

1-حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي" دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2006، ص268.

2-محمد اشواق قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي : دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة (1965-2005) ، دار الراية للنشر والتوزيع ،ط1،الأردن ، عمان ،2002،ص63.

3-نفس المرجع، ص 63-64.

المطلب الثاني: أنواع ومحددات النمو الاقتصادي:

أولا:أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي كما يلي:

1-1-النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فان الدخل الفردي ساكن.

1-2-النمو الاقتصادي المكثف: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فان للدخل الفردي يزداد.

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي[1]

يورد الاقتصاديون عدة محددات وعوامل ويجعلونها اساسا للنمو الاقتصادي، ولكنهم يختلفون في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها نذكر منها العوامل التالية:

2-1-النمو في قوة العمل: ويحدث النمو في قوة العمل اما بسبب النمو السكاني او بسبب زيادة معدل المشاركة في قوة العمل.

2-2-الاستثمار: ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، والاستثمار المادي يشمل بالإضافة لراس المال المادي كالمصانع ووسائل النقل والاستثمار البشري يشمل التعليم والتأهيل والتدريب والصحة.

2-3-التغير التكنولوجي: ويقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية، والتي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية ، أي يمكن استخدامها في الانتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الاسعار السائدة او القدرة الشرائية في المجتمع.فإدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الانتاج سيساعد على النمو الاقتصادي افضل من الزيادة في رؤوس الاموال ،ويراد بالتكنولوجيا الجديدة اشياء عديدة تتمثل في الاختراعات الجديدة للإنتاج ، التحسن في التنظيم والادارة ادخال التحسينات فيانظمة التدريب والتأهيل.

1ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون_الجزائر،2009،ص33.

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد او وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الاسعار ومستوى الدخل الوطني.

المطلب الاول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

بالنظر الى اسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن ارجاعها الى نوعين من الاسباب مع عدم تجاهل اسباب اخرى تتعلق باقتصاديات الدول المختلفة:

° ظهور زيادة او العجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

° وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الاسعار والاجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الانتاج.

وتعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد الادوات والاجراءات الاساسية تنحصر اهمها في:

أولا: أدوات السياسة المالية: من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية ولإنفاقيه.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية: يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة وتقتصر هنا على معرفة دور السياسة المالية، وتكون النتائج ناجحة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة ليس من الناحية النظرية فقط بل وايضا من الناحية التطبيقية ونحن نعلم ان الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة او قد يكون فيها عجزا او فائض.

الحالة الاولى: ظهور عجزا او فائض في الطلب الكلي أي ان السياسة المالية المتمثلة بالعجز تتلخص المشكلة في هذه الحالة ان الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك ان الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى اقل من التشغيل الكامل أي ان هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك ان الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار ومضافا اليه عجز الموازنة العامة. فهناك يكون

لزاما على الدولة ان تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية.

اما كيف يتأتى للسياسة المالية علاج هذه المشكلة فيتم ذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي الى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويحقق بالتالي الخروج من ازمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة ويتم ذلك باستخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي، اما كل على حدا او مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، فتستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية ان ترف من مستوى الطلب من خلال اقامة المشروعات العامة الاستثمارية والمدارس...الخ

كما تستخدم الايرادات العامة" تخفيض الايرادات الضريبية " في مواجهة الكساد من خلال اثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن ان يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك والاستثمار.[1]

المطلب الثاني: أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي:

باعتبار ان الانفاق العام اداة من ادوات السياسة المالية اداة من ادوات السياسة المالية، فهي تؤثر على النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو.

أولا: الأثر الايجابي للإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

أكدالاقتصادي " رام" من خلال دراسته التي اجراها ان الانفاق العام له تاثير ايجابي وهام على النمو الاقتصادي كما عرف الناتج المحلي الخام على انه مجموع الناتج من القطاع العام والناتج من القطاع الخاص، كما يعد "اشاور" ASCHAUR من بين الأوائل الاقتصاديين الذي أكد ان الانفاق العام على تكوين راس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي. ومن جهة أخرى فان العديد من الاقتصاديين يرون ان الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود ولا يستمر مع الزيادة في الانفاق العام. [2]

ثانيا: الأثر السلبي للإنفاق العام:

من النماذج التي قامت بشرح العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الاجل القصير النموذج الكينزي والنموذج النيوكلاسيكي، حيث اقر الكينزيون ان الانفاق العام والنمو متغير

1-درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990،2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005،ص 79-80.

2-غراسي نورية، اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر(2004،2016)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر،2017،ص55_56

خارجي يؤثر على نمو الناتج المحلي في الاجل القصير والمتوسط وحسب النموذج الكينزي فان تخفيض الانفاق العام يؤدي الى التأثير السلبي على معدلات الطلب وعلى حجم الدخل مباشرة، وهو ما يؤدي الى نشوء مضاعف سلبي الذي يقود في نهاية المطاف الى انخفاض حجم العمالة بالإضافة لذلك فان انخفاض الانفاق العام سيؤدي الى انخفاض معدلات الفائدة وتدهور في سعر الصرف وتظهر هناك علاقة سلبية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في بعض الدول ، حيث ان زيادة الانفاق الحكومي على قطاعات غير منتجة لن يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

ان السياسة المالية هي فن استخدام الموازنة العامة للدولة من اجل التأثير على النشاط الاقتصادي بشكل عام وتحقيق الاهداف الاقتصادية بشكل خاص وتستخدم كذلك وسيلتين اساسيتين والمتمثلتين في النفقات العامة والايرادات العامة ، واستخدامة هذين السياستين يمكن ان يحدث عجز في الموانة العامة مما ادى ذلك الى ظهور سياسة ثالثة والمتمثلة في سياسة عجز الموازنة ، ويمكن القول ان السياسة المالية والتي تتعامل مع الضرائب والرسوم ماهي الا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها الى تحقيق معدلات تشغيل واستقرار نسبي في الاسعار وبالتالي استقرار اقتصادي ككل.

الفصل الثانى: تحليل واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادى للجزائر من (2000إلى 2017)

تمهيد:

تعد السياسة المالية أداة مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وهي سياسة مالية تنظم عمل النفقات العامة والايرادات العامة باعتبارها أداة مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي. وكيفية تأثيرها على الناتج الداخلي الإجمالي من اجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم.

حيث يتكون هذا الفصل من مبحثين:

المبحث الأول: تطور مؤشرات الميزانية العامة في الجزائر (2000-2017).

المبحث الثاني: واقع تطور النمو الاقتصادي في الجزائر. (2000_2017)

المبحث الأول: تطور مؤشرات الميزانية العامة في الجزائر.

ازدادت أهمية دراسة مؤشرات الميزانية العامة في الجزائر من خلال توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، الى كونها تستعمل في تحقيق الأهداف اذ انها تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة.

المطلب الأول: واقع تطور النفقات العامة في الجزائر.

أولا: مفهوم النفقات العامة في الجزائر:[1]

النفقات العمومية هي النفقات التي تؤديها الهيئات العمومية في إطار ميزانياتها السنوية ومخططاتها التنموية لتغطية حاجياتها طبقا للتشريع والتراتيب السارية.

وقد صنف قانون المالية الجزائري النفقات حسب المادة 23 من القانون رقم 84_17 المؤرخ في 07_07_1984 الى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

1-1-نفقات التسيير: عرفت بأنها تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية وحسب المادة 24 من القانون 84_17 تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب وهي: [2]

- أعباء الدين العام والنفقات المحسوبة من الإيرادات:

يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العام إضافة الى الأعباء المختلفة المحسوبة من الإيرادات.

- تخصيصات السلطة العامة: يحتوي هذا الباب على نفقات التسيير للمؤسسات العمومية السياسية وغيرها وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.
- النفقات الخاصة بالوسائل لدى المصالح: تشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير بالموظفين والمعدات.

---

[1] المادة 23 من القانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

[2] زرواطفاطمةالزهراء،منادمحمدتطورالنفقاتالعامةفيالجزائروأثرهاعلىالنموالاقتصادي،مجلةالماليةوالأسواق،جامعةمستغانم،الجزائر،2014،ص 07-08.

- التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي بدورها تنقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

1-2-نفقات التجهيز: هي نفقات تتعلق بالتجهيزات الجماعية واشغال المنشآت الأساسية الكبرى الاقتصادية، الإدارية والاجتماعية، تهدف من خلالها الدولة الى تكوين رؤوس الأموال بقصد تنمية الثروة الوطنية، توزع حسب المخطط الإنمائي السنوي وتصنف الى ثلاث أبواب:[1]

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
-اعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة.
- النفقات الأخرى برسمال.

ثانيا: تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2016):

قبل الخوض في دراسة التغيرات الحاصلة في نفقات التسيير والتجهيز لميزانية الدولة خلال الفترة 2001_2016نقوم باستعراض مضمون الجدول رقم (1) الذي يوضح بلغة الأرقام تطور النفقات العامة للدولة خلال الفترة المذكورة سابقا. **جدول رقم (01)تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2016).**

الوحدة: مليار دينار

السنوات	النفقات العامة الاجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
				النفقات العامة%	النفقات العامة%
2000	1178,1	856,1	321,9	72,67	27,32
2001	1321,2	963,6	357,3	72,94	27,05
2002	1550,6	1097,7	452,9	69,44	28,65
2003	1639,26	1122,7	516,5	66,43	33,86
2004	1888,9	1250,8	638,03	66,13	33,77

[1]- زرواط فالطمة الزهراء امنادمحمد، مرجع سابق ص 10_11

39,32	60,67	806,9	1245,1	2052,03	2005
41,38	58,61	105,1	1437,8	2453,01	2006
45,91	54,08	1434,6	1674,3	31086,6	2007
46,43	52,91	1973,2	2217,7	4191,05	2008
45,83	54,16	1946,3	2300,2	4264,3	2009
40,47	59,52	1807,8	2659,7	4466,94	2010
33,75	66,25	1934,5	3797,2	5731,7	2011
31,16	68,84	2234	4935,9	7169,9	2012
31,41	68,58	1892,5	4131,5	60243,1	2013
35,75	64,24	2501,4	4494,3	6995,7	2014
39,69	60,3	3039,3	4617	7656,3	2015
37,16	62,83	2711,3	4585,6	7297,5	2016

المصدر: الجزائر بالأرقام 2001_2013.http://www.ons.dz،تاريخ الاطلاع 26-05_2019

Rapport 2012- 2017.www.bankof-algeria.dz

الشكل(1) تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز للفترة 2016_2000

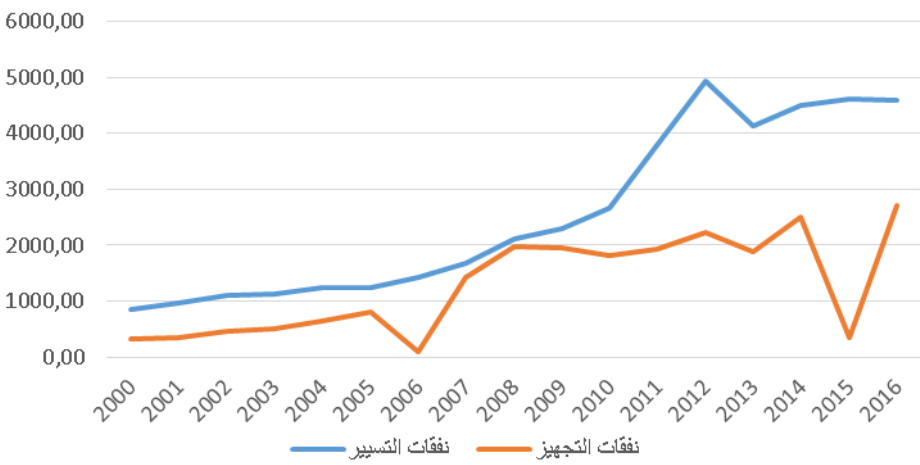

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام الجدول (1).

من خلال نتائج الجدول رقم (1)والشكل رقم 01 نلاحظ أن النفقات العامة في تزايد غير ان نسبة الزيادة تختلف من سنة الى أخرى.

ففي سنة 2000 نلاحظ ان الانفاق العام انتقل من 1178,1 مليار دج الى 1888,9 مليار ت2016، وترجع هذه الزيادة أساسا الى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد انخفاضها سنة 1998

ومن سنة 2000الى 2003 زادت نفقات التسيير من 963,6 مليار دج الى 1122,76 مليار دج وتعود هذه الزيادة في نفقات التسيير الى زيادة الرواتب والأجور بمقدار 5,2 مليار دج في سنة 2003، ومن جهة أخرى بلغت نفقات التجهيز321,92 مليار دج سنة 2000الى ان بلغت 516,5 مليار دج سنة 2003، مقارنة بسنة 2002، وارتفعت في سنة 2005ب 806 وتشكل هذه التطورات بداية تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005_2009) ويعود تراجع نفقات التسيير في سنة 2005 مقارنة بسنة 2004 أساسا الى انخفاض التحويلات الجارية بنسبة 16%.

ومن سنة 2008 الى 2012 ارتفعت نفقات التسيير لتبلغ 3797,2 في سنة 2012 ويرجع ذلك الى ارتفاع التحويلات الجارية، وفي المقابل تأكد الاتجاه التصاعدي لنفقات التجهيز مرة أخرى.

وفي سنة 2014 فيما تطبق الجزائر إجراءات تقشفية ردا على تراجع العائدات المرتبطة بالقطاع على النفط قد شهدت هذه المرحلة تراجعا في وتيرة الانفاق العام بسبب السياسة التقشفية حيث بلغ الانفاق العام سنة 2014 حوالي 6995,7 مليار دج ليشهد تراجعا في 2015، 2016.

2-1-تطور النفقات العامة للفترة 2000-2017.

جدول رقم (2)تطور إجماليالنفقات العامة (2000-2017)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	اجمالي النفقات العامة
2000	1178,12
2001	1321,02
2002	1550,64
2003	1639,2
2004	1888,9

2005	2052,03
2006	2453,01
2007	3108,6
2008	4191,05
2009	4246,3
2010	4466,9
2011	5731,7
2012	7169,9
2013	6024,1
2014	6995,7
2015	7656,3
2016	7297,5
2017	7389,3

المصدر: -الجزائر بالأرقام 2001_2013.http://www.ons.dz، تاريخ الاطلاع (26-05-2019)

Rapport 2012- 2017.www.bankof-algeria.dz

الشكل 02 تطور النفقات العامة في الجزائر(2000-2017)

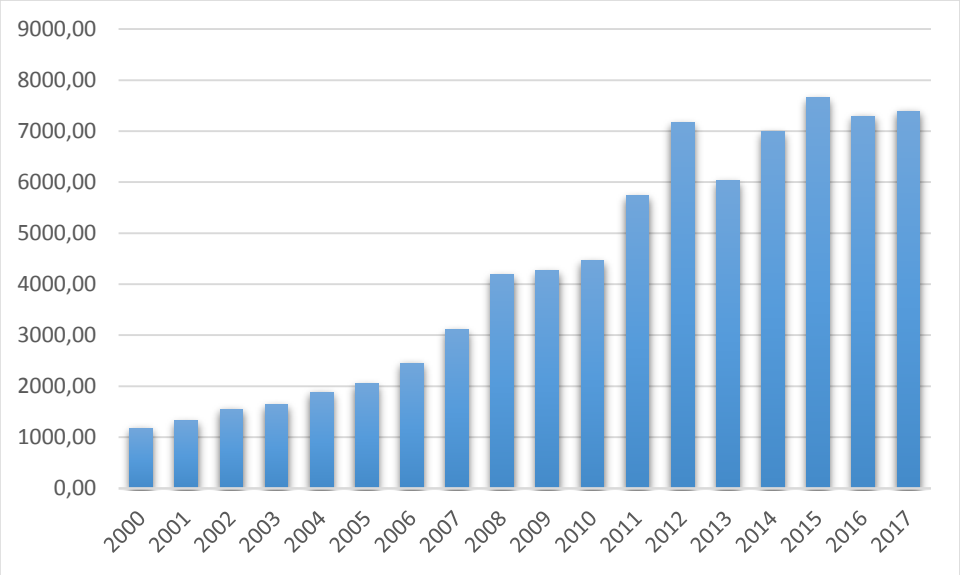

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام بيانات الجدول رقم (02).

من الجدول والشكل رقم (2) يظهر ارتفاع وتيرة النفقات العامة من 1178,1مليار دينار سنة 2000 الى 4246,3 مليار دينار سنة 2009 وهذا راجع الى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط والتسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2006.

ومن سنة (2010-2017) تبين وجود زيادة طفيفة، فمن سنة 2009 الى 2010 ارتفعت النفقات العامة من 4264,3 مليار دينار سنة 2009 الى 4466,9 مليون دينار سنة 2010 أي بنسبة 1,31% وهذا راجع الى ازمة 2008. اما من سنة 2012 الى 2014 انخفضت النفقات العامة، لترجع وتتحسن من سنة 2015 لتصل الى حوالي 7389,3 مليار دينار سنة 2017.

المطلب الثاني: واقع تطور الإيرادات العامة في الجزائر.

في هذا المطلب سيتم تحليل تطور أداء السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري.

اولا: مفهوم الايرادات العامة في الجزائر: [1]

يصنف القانون المتعلق بقوانين المالية ايرادات الميزانية العامة في الجزائر كما يلي:

- مداخيل الاملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والاتاوات
- الاموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهيئات

التسديد بالرأسمال للقروض والتنسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة

- مختلف حواصل الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها
- مداخيل المساهمات المالية المرخص بها قانونا
- المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافظة الاسهم التي تسند لها الدولة

•وبتفحص الإيرادات السابقة يتبين انه يمكن تصنيف ايرادات الميزانية العامة الى قسمين: الايرادات الاجبارية والايرادات الاختيارية

[1] المادة 11 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية.

1-1-الايرادات الاجبارية:تتكون من مجموعة الاقتطاعات التي تصل عليها الدولة بصفة اجبارية وبدون مقابل وهي المداخيل الجبائية، الغرامات ومدفوعات صناديق المساهمة للميزانية العامة للدولة.

1-2-الإيـرادات الاختياريـة: يشمل هذا الصنف الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة بصفة اختيارية من طرف الاشخاص مقابل سلع او خدمات توكلهم عليها الدولة

ثانيا: تطور الايرادات العامة في الجزائر.

يهدف الاصلاح الضريبي الى تحسين مستوى المردودية المالية على حساب الجباية البترولية التي تهيمن بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة ولمعرفة مدى تحقيق ذلك الهدف سيتم عرض الجدول التالي:

جدول (03)تطور الإيرادات العامة في الجزائرللفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات العامة الاجمالية	الجباية العادية	الجباية البترولية	الجباية العادية	الجباية البترولية
				الإيرادات العامة الاجمالية%	الإيرادات العامة الاجمالية%
2000	1578,1	349,5	1173,2	22,14	74,34
2001	1505,5	398,2	956,3	26,44	63,52
2002	1603,1	482,8	942,9	30,11	58,81
2003	1974,4	524,9	1284,4	26,58	65,07
2004	2229,8	580,4	1485,6	26,02	66,62
2005	3082,8	640,4	2267,8	20,77	73,56
2006	3639,9	720,8	2714	19,8	74,56
2007	3639,9	766,7	2711,8	20,78	73,53
2008	5190,5	965,2	17154	18,6	33,04
2009	3676	1146,6	1927	31,2	52,42
2010	4392,9	1297,9	1501,7	29,5	34,28
2011	5790,1	1527,1	1529,4	26,4	26,41
2012	6411,3	1984,3	1519,04	31,1	23,69

27,12	34,1	1615,9	2018,5	5957,5	2013
33,76	40,9	1577,7	2091,4	5738,4	2014
33,76	46,7	1722,9	2354,7	5103,1	2015
32,92	48,6	1682,6	2482,2	5110,1	2016

الجزائر بالأرقام 2001_2013.http://www.ons.dz، تاريخ الاطلاع (28-05-2019)

Rapport 2012- 2017.www.bankof-algeria.dz

الشكل (03) تطور الجباية البترولية والجباية العادية في الجزائر (2000-2016)

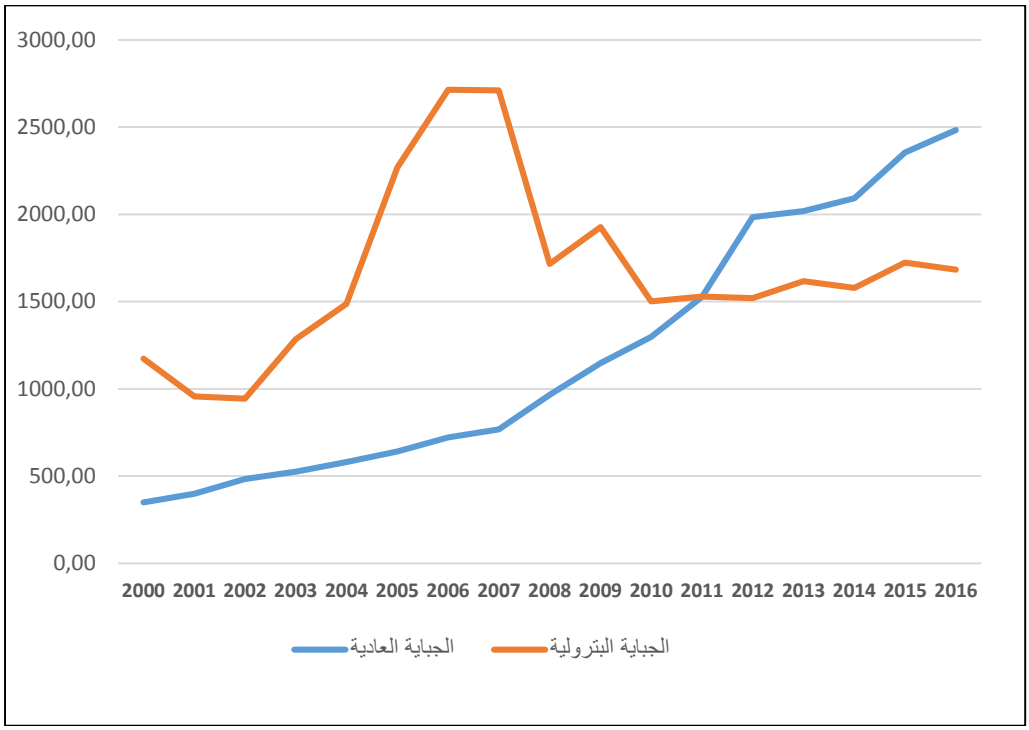

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام بيانات الجدول (03)

من خلا ل دراسة تطور الايرادات العادية والبترولية خلال الفترة 2000الى 2016 يبين لنا بان حصة الجباية البترولية في مجمل الايرادات الكلية اخذت النصاب الاكبر في معظم سنوات الدراسة. اذ انها انتقلت 1173,2 مليار دج سنة 2000الى2711,8 سنة2007، في حين نلاحظ تذبذب وتراجع مساهمة الجباية العادية في اجمالي الايرادات حيث انتقلت من 349,5 مليار دج سنة 2000الى 766,7 سنة 2007، لذلك تشكل الجباية البترولية موردا رئيسيا لخزينة الدولة.

باستثناء سنة 2008 اي شهدت الجباية البترولية انخفاض في المساهمة حيث انتقلت من 2711,8 مليار دج الى 1715,4 مليار دج وذلك راجع الى تدهور اسعار البترول، بينما

خلا لسنوات 2009-2010 رجعت المساهمة من جديد للارتفاع نظرا لتحسين اسعار برميل النفط

والملاحظة من جهة انه في سنوات 2011-2016 عرفت الجباية العادية معدلات مساهمة مرتفعة مقارنة بالجباية البترولية وذلك راجع للإجراءات الردعية التي اتخذتها الدولة لمحاربة التهرب الضريبي. وتحسين اوضاع بيئة الاعمال وترقية الاستثمار مما سمح للمؤسسات بدفع مبالغ كبيرة من الضرائب.

ثانيا: تطور الايرادات العامة في الجزائر.

جدول رقم(04)تطور الايرادات العامة (2000-2017)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات العامة
2000	1578,16
2001	1505,5
2002	1603,1
2003	1974,6
2004	2229,7
2005	3082,8
2006	3639,9
2007	3687,9
2008	5190,5
2009	3676
2010	4392,9
2011	5790,1
2012	6411,3
2013	5957,5
2014	5738,4
2015	5103,1
2016	5110,1
2017	6182.8

المصدر: - الجزائر بالأرقام http://www.ons.dz.2001_2013، تاريخ الاطلاع (28-0-2019)
Rapport 2012- 2017. www.bankof-algeria.dz

الشكل(04) تطور الإيرادات العامة (2000-2017)

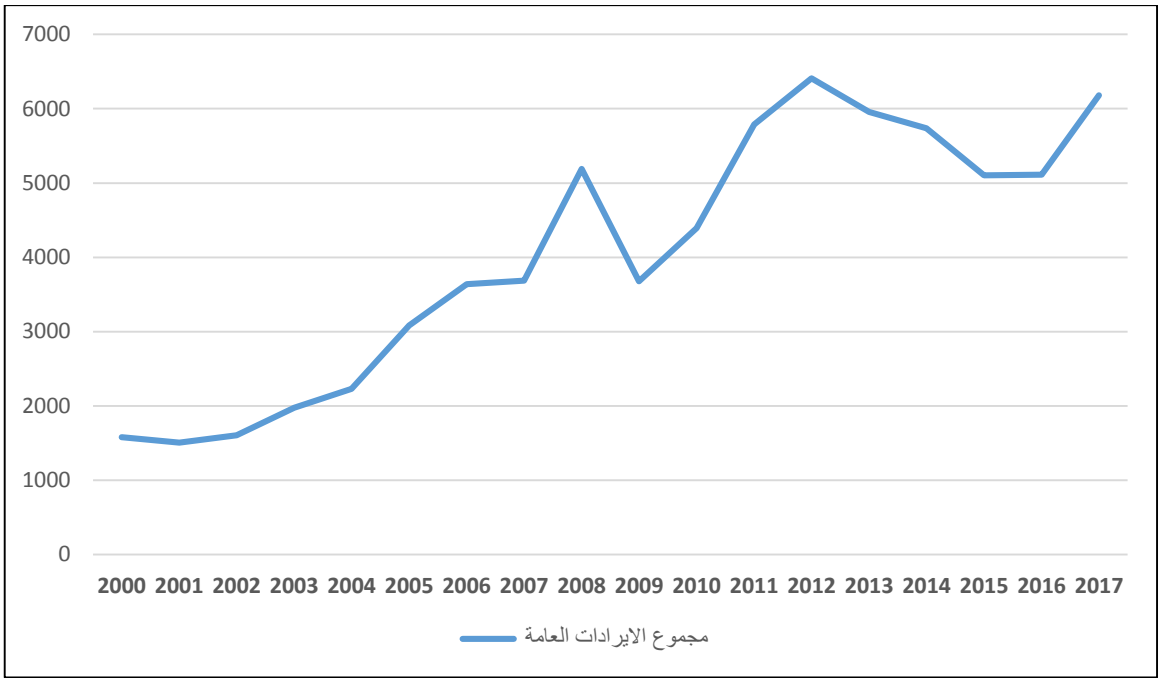

المصدر من اعداد الطالبة: باستخدام بيانات الجدول (4)

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ ان الإيرادات العامة بلغت 1578,16 مليار دينار سنة 2000 لتصل الى 3687,9 مليار دينار سنة 2007، وهذا راجع أساسا الى ارتفاع الجباية البترولية.

وفي سنة 2008 شهدت الإيرادات العامة ارتفاعا قدر ب 5190,5 مليار دينار مقابل 3678,9 مليار دينار سنة 2007 أي ارتفعت بنسبة 40,75%تقريبا، بينما بقيت راكدة سنة 2009، وقد نتج عن هذا الارتفاع الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطور الموازي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

وفي سنة 2012 بلغت الايردات العامة مستوى 6411,3 مليار دينار مقابل 5790,1 مليار دينار سنة 2011 أي ارتفاع قدره 10,7%، وترجع هذه الزيادة بشكل كبير الى زيادة الضرائب على الدخل والحقوق الجمركية،

اما في سنة 2015 بلغت الإيرادات العامة مستوى 5103,1 مليار دينار مقابل 5738,4 مليار دينار في 2014 أي بانخفاض قدره 635,3 مليار دينار ويعود سبب الانخفاض المعتبر في اجمالي إيرادات الميزانية كليا عن الانخفاض في إيرادات المحروقات.

وأخيرا في سنة 2017 بلغت إيرادات الميزانية 6182,8 مليار دينا مقابل 5110,1 مليار دينار سنة 2016، أي بارتفاع يقارب 21%نجم عن هذا الارتفاع المعتبر ارتفاع الجباية البترولية على المحروقات.

المطلب الثالث: واقع تطور الموازنة العامة في الجزائر

أولا: مفهوم الموازنة العامة في الجزائر:

عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة بانها تلك الوثيقة التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.[1]

وتتكون الموازنة العامة في التشريع الجزائري من جانبين، جانب النفقات العامة، وجانب الإيرادات العامة.

1-1-تطور الموازنة العامة في الجزائر:

جدول (05)تطور الميزانية العامةللجزائر(2000-2017)

السنوات	إجمالي الإيرادات	إجمالي النفقات العامة	إجمالي رصيد الموازنة
2000	1578,1	1178,1	400,5
2001	1505,5	1321	184,5
2002	1603,1	1550,6	52,5
2003	1974,4	1639,2	335,1
2004	2229,8	1888,9	340,9
2005	3082,8	2052,03	1030,8
2006	3639,9	2453,01	1186,9
2007	3687,9	3108,6	579,3
2008	5190,5	4191,9	998,5
2009	3676	4264,3	-570,3
2010	4392,9	4466,9	-74
2011	5790,1	5853,6	-63,5

[1] المادة 06 من القانون 84_17_ المؤرخ في 07/ 07/ 1984 المتعلق بقوانين المالية.

2012	6411,3	7169,9	-758,6
2013	5957,5	6024,1	-66,6
2014	5738,4	6995,7	-1257,3
2015	5103,1	7656,3	-2553,2
2016	5110,1	7297,5	-2187,4
2017	6182,8	7389,3	-1206,5

- الجزائر بالأرقام 2001_2013.http://www.ons.dz، تاريخ الاطلاع : 29-05-2019

Rapport 2012- 2017.www.bankof-algeria.dz

الشكل (05) تطور الميزانية العامةللجزائر(2000-2017)

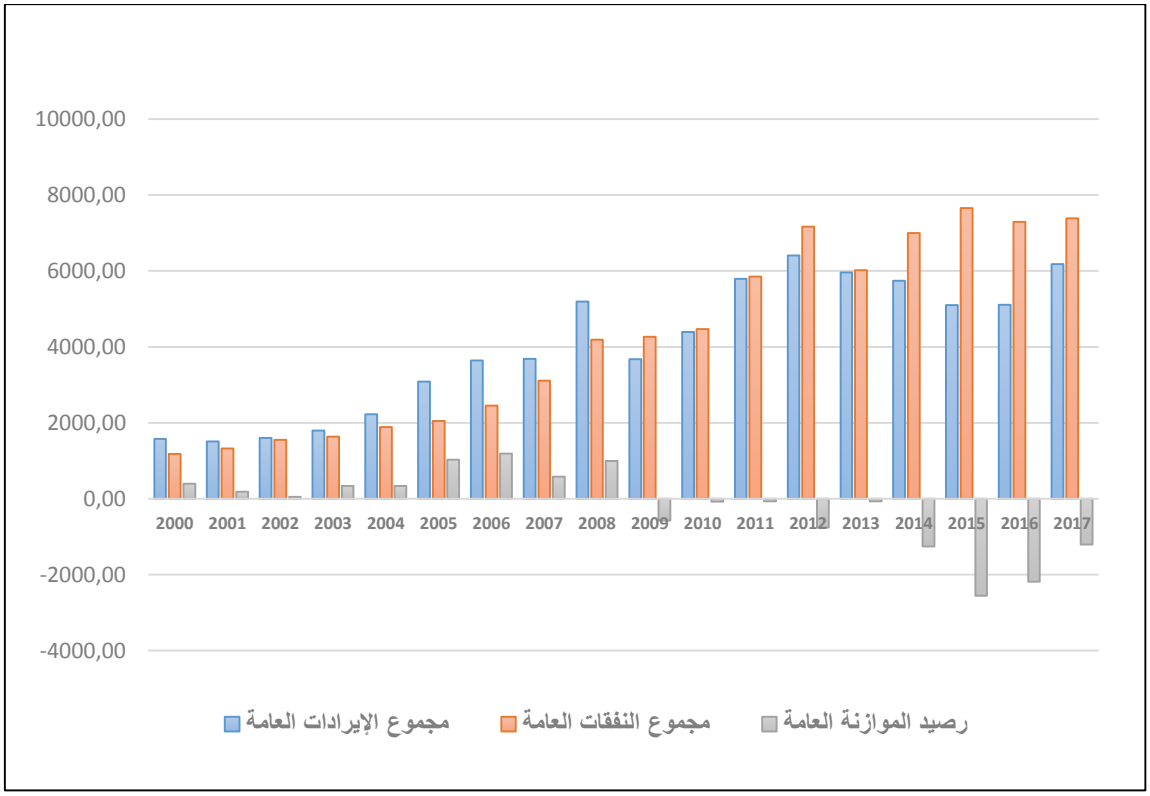

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام بيانات الجدول (05)

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ ان ميزانية الدولة حققت فائض هيكلي من سنة 2000الى 2008 حيث قدر ب 998,5 مليار دج سنة 2008.

ومن سنة 2009الى 2017 سجلت عجز هيكلي يعود اسبابه الى تفوق حصة النفقات العامة عن حصة الايرادات بالرغم من الاموال التي تجنى من إيرادات الجباية البترولية.

المبحث الثاني: واقع تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.

من خلال هذا المبحث سيتم تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وتطورات الافاق العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر.

أولا: النمو الاقتصادي في الجزائر.

شهد الاقتصاد الجزائري تطورا ملحوظا خلال السنوات المنصرمة وهذا راجع الى التطورات الاقتصادية العالمية فتعد الجزائر من الدول المصدرة للطاقة، لذا ارتبط النمو اقتصادها بالطلب العالمي ووضعية أسعار النفط فقد شهد الاقتصاد نمو متسارع خلال العقد الأول من هذا القرن الحالي، وفي وقت مبكر خلال السبعينات والثمانينات، ثمشهد الاقتصاد الجزائري بعد ذلك اشد فتراته تأزما نتيجة تراجع أسعار النفط وتدهور احتياطات النقد الأجنبي، وارتفاع الدين العام، وتدهور الوضع الأمني.

ومن خلال هذا المطلب سيتم تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من (2000 الى 2017).

ثانيا: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول (06) تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2017)

السنة	معدل النمو %
2000	2,24
2001	4,6
2002	5,6
2003	7,2
2004	4,3
2005	5,9
2006	1,7
2007	3,4
2008	2

2009	1,6
2010	3,6
2011	2,8
2012	3,3
2013	2,8
2014	3,8
2015	3,9
2016	3,6
2017	2,9

المصدر : www.worldbank.org

الشكل (06):تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2017)

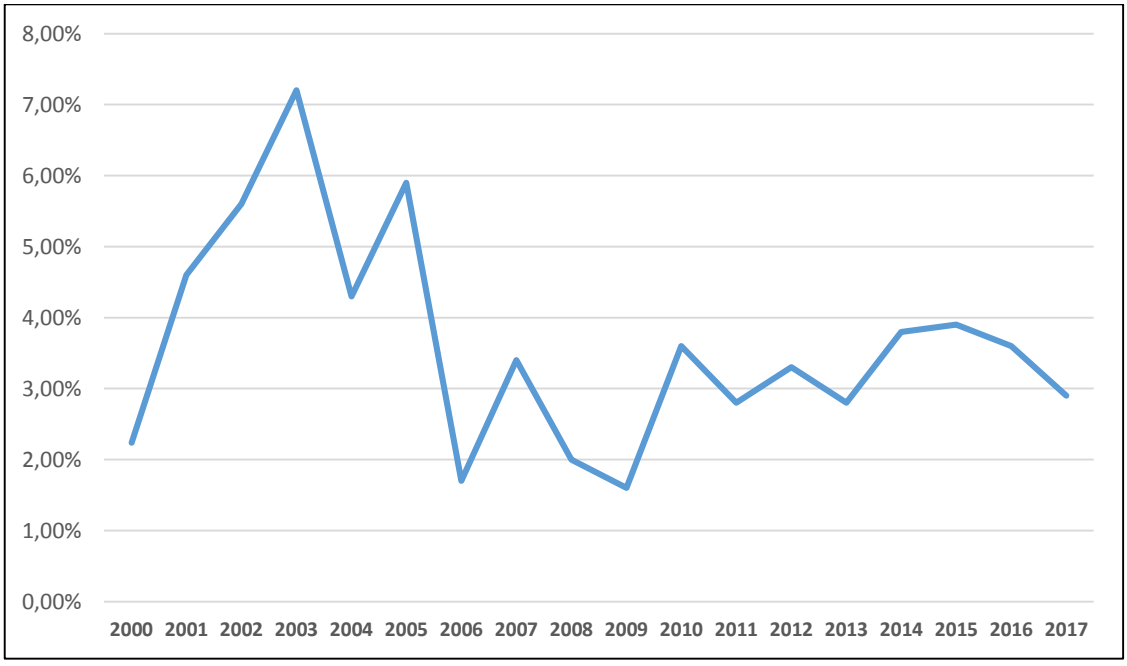

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام بيانات الجدول السابق رقم (06)

من الجدول والمنحنى نلاحظ ان الاقتصاد الجزائري سجل نموا قويا من بداية 2000 الى 2005 وذلك راجع الى ارتفاع أسعار النفط ومن سنة 2006 الى 2011 عرف النمو تذبذبا مستمرا وهذا راجع الى التغيرات الخاصة في أسعار البترول. أما

بالنسبة لسنة 2012إلى 2015 عرفت نسبة النمو الاقتصادي (3,3%) وهذا الارتفاع الطفيف راجع لتأثره بقطاع المحروقات، ثم عادت نسبة الانخفاض مرة أخرى سنة 2013، وارتفاعها من سنة 2014إلى سنة 2015، ثم رجعت بالانخفاض مرة أخرى من سنة 2016إلى سنة 2017 وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد لأسعار النفط.

المطلب الثاني: أثر النفقات العامة على الناتج الداخلي الإجمالي للفترة (2000-2016)

انتهجت الحكومة الجزائر سياسة الانفاق العام من أجل الدفع بالعجلة التنموية والرفع من الاقتصاد الوطني، ومن هنا سوف نسعى إلى محاولة معرفة أثر النفقات العامة على الناتج الداخلي الخام.

الجدول (07)تطور نسبة مساهمة النفقات العامة من الناتج الداخلي الإجمالي.

الوحدة: مليار دينار.

السنوات	النفقات العامة الاجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة الاجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
				ناتج الداخلي الاجمالي%	ناتج الداخلي الاجمالي%	ناتج الداخلي الاجمالي%
2000	1178,1	856,1	321,9	28,57	20,76	7,81
2001	1321,2	963,6	357,3	31,25	22,8	8,45
2002	1550,6	1097,7	452,9	34,29	24,27	10,01
2003	1639,26	1122,7	516,5	31,21	21,38	9,83
2004	1888,9	1250,8	638,03	30,72	20,34	10,38
2005	2052,03	1245,1	806,9	27,14	16,47	10,67
2006	2453,01	1437,8	105,1	28,85	16,91	11,94
2007	31086,6	1674,3	1434,6	33,24	17,9	15,34
2008	4191,05	2217,7	1973,2	37,95	20,08	17,87
2009	4264,3	2300,2	1946,3	42,6	23,07	19,53
2010	4466,94	2659,7	1807,8	37,25	22,17	15,08

13,32	26,15	39,48	1934,5	3797,2	5731,7	2011
14,1	31,16	45,26	2234	4935,9	7169,9	2012
14,67	32,25	44,66	1892,5	4131,5	60243,1	2013
14,62	31,67	45,9	2501,4	4494,3	6995,7	2014
14,86	31,75	43,87	3039,3	4617	7656,3	2015
16,23	27,45	43,69	2711,3	4585,6	7297,5	2016

المصدر: -الجزائر بالأرقام 2001_2013.http://www.ons.dz، تاريخ الاطلاع (30-05-2019)

Rapport 2012- 2017.www.bankof-algeria.dz

ولتوضيح أكثر نستعين بالشكل التالي:

الشكل (07) تطور نسبة مساهمة النفقات العامة من الناتج الداخلي الاجمالي

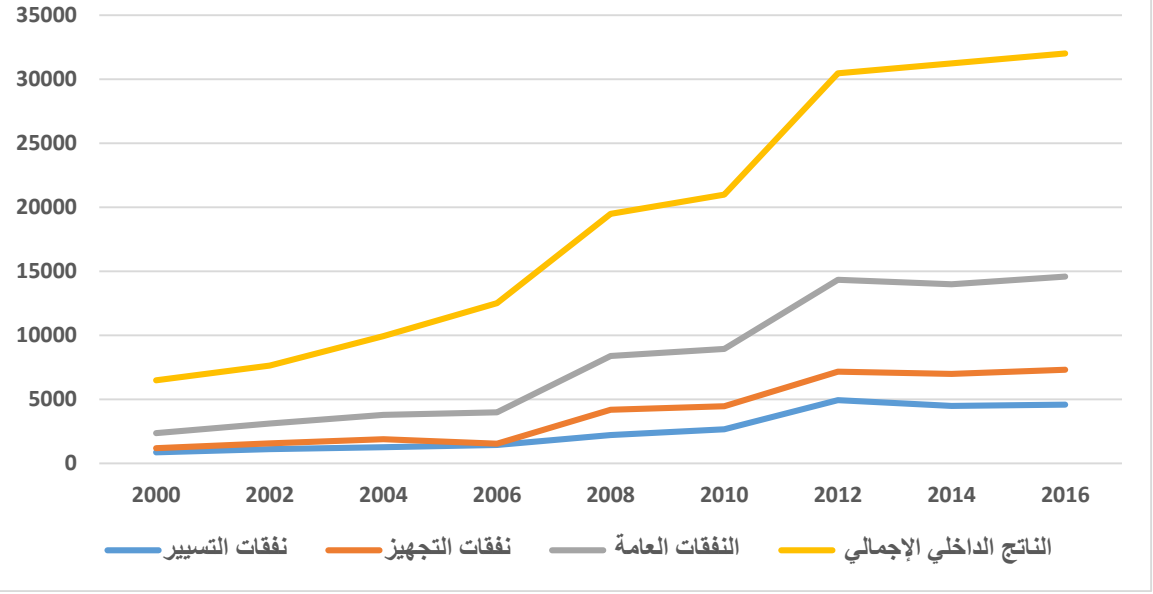

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بينات الجدول رقم

من خلال قيم الجدول (7) وشكل البياني (7)، نلاحظ أن النفقات العامة للميزانية سنة 2000 قدرت ب 11781,2 مليار دينار وهي تمثل نسبة (28,57%) من إجمالي الناتج الداخلي، اما في سنة 2001 فنلاحظ ان نسبة الانفاق العام من الناتج الداخلي الاجمالي قد ارتفعت بنسبة 31,25 %، وهذا راجع الى ارتفاع كل من نفقات التسيير والتجهيز على أساس أن حصتها ارتفعت الى 22,80% نتيجة لارتفاع الأجور والمعاشات وهذا راجع لرفع الاجر القاعدي للموظفين. اما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد ارتفعت بحوالي 8,45 %

من اجمالي الناتج الداخلي، ويرجع ذلك الى بداية تجسيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تضمنه قانون المالية 2001.

وفي سنة 2003قدرت النفقات العامة للميزانية ب 1639,27 مليار دينار حيث تمثل هذه النفقات 31,21 %من الناتج الإجمالي.

اما بالنسبة لسنة 2005 الى 2009 سجلت نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الإجمالي زيادة أي من 10,67% سنة 2005 إلى19,53 % سنة 2009. ويرجع ذلك إلى الارتفاع في التحويلات الجارية ونفقات المستخدمين، في حين بلغت نفقات الميزانية العامة مستوى، من جهة أخرى عرفت نفقات التجهيززيادة سنة 2012 بنسبة 14,10% بالنسبة لأجمالي اناتج الداخلي، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى نفقات قطاع السكن.

ومن سنة 2014إلى 2016 طبقت الجزائر إجراءات تقشفية ردا على تراجع العائدات مرتبطة بقطاع النفط.

المطلب الثالث: تطور نسبة مساهمة الايرادات العامة من الناتج الداخلي الاجمالي:

ان اصلاح النظام الضريبي الجزائري لسنة 1929 جاء لمعالجة الانخفاض الحاد في ايرادات الميزانية للدولة، والذي يسبب في تراجع معدلات الناتج الداخلي الخام، ومن هنا سوف نحاول معرفة أثر الايرادات العامة على الناتج الداخلي الاجمالي.

الجدول رقم (08) تطور نسبة مساهمة الايرادات العامة من الناتج الداخلي الاجمالي(2000-2016)

السنوات	الايرادات العامة الاجمالية	الجباية العادية	الجباية البترولية	الجباية العادية	الجباية البترولية
				الناتج الداخلي الإجمالي%	الناتج الداخلي الإجمالي%
2000	1578,1	349,5	1173,2	22,14	74,34
2001	1505,5	398,2	956,3	26,44	63,52
2002	1603,1	482,8	942,9	30,11	58,81
2003	1974,4	524,9	1284,4	26,58	65,07

66,62	26,02	1485,6	580,4	2229,8	2004
73,56	20,77	2267,8	640,4	3082,8	2005
74,56	19,8	2714	720,8	3639,9	2006
73,53	20,78	2711,8	766,7	3639,9	2007
33,04	18,6	17154	965,2	5190,5	2008
52,42	31,2	1927	1146,6	3676	2009
34,28	29,5	1501,7	1297,9	4392,9	2010
26,41	26,4	1529,4	1527,1	5790,1	2011
23,69	31,1	1519,04	1984,3	6411,3	2012
27,12	34,1	1615,9	2018,5	5957,5	2013
33,76	40,9	1577,7	2091,4	5738,4	2014
33,76	46,7	1722,9	2354,7	5103,1	2015
32,92	48,6	1682,6	2482,2	5110,1	2016

المصدر: -الجزائر بالأرقام 2001_2013.http://www.ons.dz، تاريخ الاطلاع:(30-05-2019)

Rapport 2012- 2017.www.bankof-algeria.dz

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه مجموع الايرادات العامة بالنسبة الى الناتج الداخلي الاجمالي سنة 2000 بلغت 38,27% ، حيث انتقلت من 38,27% الى 46,80 % سنة 2008 ، وهذا راجع الى هيمنة الجباية البترولية في الهيكل الضريبي.

اما من سنة 2008 بدأت نسبة الإيرادات العامة بالنسبة لاجمالي الناتج الداخلي بالترجع الى ان شهدت نسبة 29,35% سنة 2016 وذلك راجع الى تدهور أسعار البترول .

المطلب الرابع:علاقة رصيد الموازنة بالناتج الداخلي الإجمالي.

عجز الميزانية هو الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة، والناتج عن كون النفقات تفوق الارادات، ومن خلال هذا الجدول سوف نوضح علاقةرصيد الموازنة بالناتج الداخلي الإجمالي.

الجدول (09) علاقة رصيد الموازنة بالناتج الداخلي الاجمالي.

الوحدة: مليار دينار.

السنوات	مجموع الإيرادات	إجمالي النفقات العامة	رصيد الموازنة	الناتج الداخلي الاجمالي	رصيد الموازنة / الناتج الداخلي الاجمالي
2000	1578,16	1178,12	400,5	4123,5	9,71
2001	1505,5	1321,02	184,5	4227,1	4,36
2002	1603,1	1550,64	52,5	4522,8	1,16
2003	1974,6	1639,2	335,1	5252,3	6,76
2004	2229,7	1888,9	340,9	6150,4	5,54
2005	3082,8	2052,03	1030,8	7562	13,63
2006	3639,9	2453,01	1186,9	8514,8	13,93
2007	3687,9	3108,6	579,3	9366,6	6,18
2008	5190,5	4191,05	998,5	11090	9,1
2009	3676	4246,3	−570,3	10034,3	−5,68
2010	4392,9	4466,9	−74	12049,4	−1
2011	5790,1	5731,7	−63,5	14588,5	−1,6
2012	6411,3	7169,9	−758,6	16115,5	−4,7
2013	5957,5	6024,1	−66,6	16569,2	−0,4
2014	5738,4	6995,7	−1257,3	17235,6	−7,29
2015	5103,1	7656,3	−2553,2	16702,1	−15,28
2016	5110,1	7297,5	−2187,4	17406,8	−12,56
2017	6182,8	7389,3	−1206,5	18906,6	−6,38

المصدر:-الجزائر بالأرقام 2001_2013.http://www.ons.dz، تاريخ الاطلاع :2-06-2019

Rapport 2012- 2017.www.bankof-algeria.dz

من خلال الجدول نلاحظ مع تطور الايرادات المالية للميزانية العامة اصبح رصيد الميزانية يمثل نسبة معتبرة من الناتج الداخلي الاجمالي ، ففي سنة 2000 حققت الموازنة العامة تسجيل فائض في الرصيد بمقدار 400,5 مليار دينار والذي يمثل 9,71 % من اجمالي الناتج الداخلي، وعموما يمكن القول ان هذه النسبة ترتفع وتنخفض على حسب ارتفاع الفائض في الموازنة العامة للدولة، فنلاحظ ان هذه النسبةغير مستقرة بسبب عدم استقرار الإيرادات من الجباية البترولية جراء عدم ثبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ففي سنة 2003 كانت نسبة رصيد الميزانية 6,76% وارتفعت بشكل كبير حيث وصلت الى 13,93% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2006 ، وبعد تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية بعد الازمة المالية أصبحت هذه النسبة سالبة من 2009 الى 2017 ، حيث قدرت في 2009 نسبتها السالبة 5,86% من اجمالي الناتج الداخلي الى ان تصل الى عجز قدره 1206,5 مليار دينار أي 6,3 من اجمالي الناتج الداخلي ، وهو ما يدل على ان هذا الاعتماد يكاد يكون مطلقا وذلك لانعدام إيرادات بديلة دائمة تبعد الموازنة العامة للدولة عن الهزات الخطيرة لانخفاض أسعار البترول وبالتالي فعدم وجود قطاعات إنتاجية قوية تبقى الموازنة العامة في الجزائر على حافظة الازمة في كل لحظة رغم العديد من الإصلاحات التي قامت بها الدولة .

وأخيرايتضحأنرصيدالموازنةعرفاختلالاكبيراخلالفترةالدراسةعكسهاختلالالعلاقةبينمعدلات نموالنفقاتالعامةوالإيراداتالعامة،ويمكنإرجاعذلكإلى:

° صعوبة التحكم في النفقات العامة التي تزداد تضخما سنة بعد سنة أخرى مما يستلزم اعادة النظر في نجاحها

° اعتماد الميزانية العامة على الجباية البترولية لتمويل العجز وهي ايرادات غير عادية بالنضر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالية لما يحدث في السوق العالمية من تقلبات تمس سعر البرميل من النفط. والتي تنعكس على ايرادات الجباية البترولية.

خلاصة الفصل:

تضمن هذا الفصل اجراء دراسة تحليلية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2017، من خلال الاعتماد على بيانات والخاصة بحالة الجزائر، وقد تم التوصل ان للسياسة المالية أثر على النمو الاقتصادي وان الجزائر اعتمدت بشكل كلي على الصادرات النفطية لتوفير الإيرادات اللازمة لسير العجلة الاقتصادية، وهذه الخصائص قد اثرت بشكل واضح على الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي جعلته مرهونا بمتغير خارجي يتمثل أساسا في أسعار النفط.

اما بالنسبة الى توازن الميزانية العامة في الجزائر نجد ان الضعف الهيكلي في الموازنة العامة يتمثل أساسا في تذبذب الإيرادات العامة التي تعتمد على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز، وصعوبة التحكم في النفقات العامة التي تزداد تضخما سنة بعد سنة، ولذلك فقد عملت السلطات العمومية على انشاء صندوق ضبط الموارد بالإضافة الى ضبط النفقات وتخفيض الدين العمومي، لتتحكم في عجز الميزانية العامة المحددة بقانون المالية السنوي.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول الى مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال فصلين:

الفصل الأول تم فيه تناول الإطار النظري للسياسة المالية والنمو الاقتصادي التي تحدثنا فيه عن مختلف مفاهيم السياسة المالية واهم ادواتها، والنمو الاقتصادي واهم محدداته ومقاييسه، اما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه تحليل واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2017)

وكانت نتائج هذه الاختبارات مقبولة حيث فسرت جانب من جوانب مدى تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي

النتائج:

يمكن ادراج مختلف نتائج بحثنا والتي تعتبر إجابات على التساؤلات الفرعية واختبارا للفرضيات السابقة المطروحة في مقدمتنا في النقاط التالية:

- تعتبر السياسة المالية من اهم السياسات الاقتصادية للدولة التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال تسهيل برامج البحث والتطوير ،والتخفيف من حدة الفقر، في حين أن السياسة المالية غير الفعالة تؤدي الى ارتفاع التضخم، ارتفاع سعر الفائدة ومن جهة الاستثمار. وبهذا تصبح مصدرا للعقبة امام تحقيق النمو الاقتصادي.
- ان للسياسة المالية مكانه هامة في السياسات الاقتصادية المعاصرة وقد شهدت تطورات جوهرية أصبحت أداة الدولة للتوجه والاشراف الاقتصادي، وذلك بفضل الإيرادات العامة والانفاق العام بالإضافة الى الموازنة العامة.
- تعد النفقات العامة من أدوات السياسة المالية، ولها علاقة بينها وبين النمو الاقتصادي.
- تؤثر لسياسة المالية في تطور الناتج الداخلي الإجمالي بحيث أن الإيرادات العامة والنفقات العامة لها أثر إيجابي ومعنوي على الناتج الإجمالي وهذا ما يدل على ان الإيرادات العامة من شانها ان تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

بعد ان تطرقنا الى النتائج تأتي اختبار الفرضيات كما يلي:

- اثبتت الدراسة ان السياسة المالية تعد من اهم السياسات لأي بلد سواء كان متقدما او ناميا، اذ تلعب هذه السياسة دورا رئيسيا في إرساء المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي
- تم التأكد من صحة الفرضية القائلة: ان النفقات العامة لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.
- وتم التأكد أن تأثير السياسة المالية على الناتج الداخلي الإجمالي كان بين سياسة توسعية وأخرى انكماشية.

الاقتراحات:

على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد النفطية بتحقيق سياسة مالية فعالة تزيد من الأنشطة الإنتاجية وتساهم في دعم وتشجيع القطاع الخاص
- ضرورة ترشيد الانفاق الحكومي وخاصة الاستهلاكي منه، باعتباره غير منتج خاصة في الاجل القصير، ولما له من أثار سلبية على الاقتصاد كونه يؤدي الى حدوث تضخم الذي يعيق بدورة النمو الاقتصادي
- يجب الاهتمام أكثر بالبحث والتطور لما له من أثر إيجابي على دعم النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، وذلك من خلال تخصيص جزء معتبر من الانفاق الحكومي لهذا المال
- ضرورة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام وذلك لتجنب العجز في الميزانية ومن جهة القطاع الخاص والذي يعتبر بمثابة قوة دافعة للنمو الاقتصادي وتنميته.

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى تحليل مدى فعالية السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتركزت الدراسة على دراسة أدوات السياسة المالية ودورها في التأثير في عجلة النمو الاقتصادي، ولكي نصل الى تحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام بيانات الفترة 2000-2017 لبعض المتغيرات المتعلقة بالإنفاقالعام والتي لها دور كبير في النمو الاقتصادي في الجزائر.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ان أدوات السياسة المالية لها مساهمة كبيرة في تسريع عملية النمو الاقتصادي، وذلك من خلال احداث نسب متزايدة في النمو التي يكون لها اثر إيجابي في الاجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، النمو الاقتصادي، الانفاق العام، الجزائر.

المراجع:

الكتب:

1.احمد رمضان نعمة الله، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية،جامعة الإسكندرية،2004.

2.أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط8، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

3.اياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2015.

4.حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي" دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2006.

5.حسام علي داود مبادئ الاقتصاد الكلي، جدار الكتاب العالمي، عمان، الأردن،2008.

6.حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2007.

7.خالد خضر الخير، المبادئ العامة في علم المالية، العامة والموازنة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2014.

8.رانيا محمود عمارة، المالية العامة "الإيرادات العامة"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع،ط1، مصر، 2015.

9.رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1983.

10.سامر عبد الهادي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013.

11.ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية،ط4،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2009.

12.عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،2012.

13.عبد المنعم فوزي،المالية العامة والسياسةالمالية،دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1994.

14.محمد ابراهيم عبد اللاوي، نشأة المالية العامة وعلاقتها بالعلوم الاخرى، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017.

15.محمد إبراهيم عبد اللأوي، نشأة المالية العامة وعلاقتها بالعلوم الاخرى، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2017.

16.محمد اشواق قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة (1965–2005)، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان،2002.

17.محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.

18.محمد خالد المهياني، المالية العامة، محاضرات مقدمة لطلبة المعهد الوطني للإدارة العامة،2013.

19.محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2004.

20.محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن ،2010.

21.مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

رسائل وأطروحات:

22.درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990،2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005.

23.غراسي نورية، اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر(2004،2016)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر،2017.

القوانين والتقارير:

24.القانون رقم 84- 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984يتعلق بقوانين المالية.

25.بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر،2013.

26.بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017،التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر،2018.

المواقع الالكترونية:

27.http://www.ons.dz

28.https://databank.worldbank.org

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتركزت الدراسة على دراسة أدوات السياسة المالية ودورها في التأثير في عجلة النمو الاقتصادي، ولكي نصل إلى تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام بيانات الفترة 2000-2017 لبعض المتغيرات المتعلقة بالإنفاق العام والتي لها دور كبير في النمو الاقتصادي في الجزائر.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أدوات السياسة المالية لها مساهمة كبيرة في تسريع عملية النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، النمو الاقتصادي، الإنفاق العام، الجزائر.

Abstract :

The aim of this study is to analyze the effectiveness of fiscal policy in influencing economic growth in Algeria. The study focused on the study of financial policy instruments and their role in influencing economic growth. In order to reach the objectives of the study, the analytical descriptive method is used through the use of data for the period 2000-2017 for some variables related to public spending which have a big role in economic growth in Algeria.. The results of the study showed that the tools of fiscal policy have a significant contribution to accelerate the process of economic growth.

Keywords: fiscal policy, economic growth, public expenditure Algeria.